

أبعاد التدخل التركي في العراق

م.م.سند وليد سعيد

قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

لمعرفة أبعاد التدخل التركي في العراق لابد من التطرق إلى الدور التركي في العراق بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق في ٣١/١٢/٢٠١١، ولابد من التطرق إلى الثوابت التاريخية للعلاقات العراقية-التركية، والتي تشكل المحور الأساس لهذا الدور، وذلك من خلال الاستفادة من ثوابتها السابقة، وتأثيراتها الآنية بهدف التوصل لاستشراف آفاقها المستقبلية اللاحقة، ولاسيما أن العلاقات العراقية-التركية ذات أبعاد متداخلة وفي أغلب الميادين، وخاصة الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية.

فمنذ تأسيس تركيا الحديثة عام ١٩٢٣، وحتى الآن اتسمت العلاقات العراقية-التركية بطبيعتها المتغيرة، إذ اتسمت العلاقات بالفتور خلال المدة من ١٩٢٣-١٩٤٥، لعدم حسم قضية الحدود المشتركة بين العراق وتركيا بسبب مطالبة تركيا بولاية الموصل (نينوى حالياً)، بذريعة احتلالها من قبل القوات البريطانية بعد توقيع اتفاقية الهدنة بين الحلفاء من جهة ودول المحور من جهة أخرى، وقد أحيلت قضية الموصل إلى عصبة الأمم التي أصدرت القرار (١٦/ت في ١٦/١/١٩٢٥) بضم الموصل إلى العراق .

وتاريخياً ظلت العلاقات العراقية-التركية موضع تذبذب، حاكمها الأساس المتغيرات السياسية والأمنية بشكل رئيس، وإلى مستوى موضوع المياه، إذ لم تدوم على وتيرة واحدة، وبدت الرغبة متوافرة لدى البلدين في أن تكون هذه العلاقة متطورة ومنتسعة وهو ما تم ترجمته في الاتفاقيات التي عقدت عام ٢٠٠٩، والملاحق الملحقة بها، والتي أريد لها أن توفر البيئة المناسبة لبناء علاقات متطورة ببعدها الاقتصادي

والسياسي، وبما تتضمنه هذه العلاقة من توافقات بشأن المشاكل التي تواجهها، ولاسيما مشكلة المياه والقضية الكردية والنفط، فإن الأوضاع تستدعي ارتقاء العلاقات العراقية- التركية، فحاجة تركيا إلى تعزيز نموها الاقتصادي وحاجتها إلى النفط والغاز كمصادر رئيسة للطاقة، تدفعها إلى السعي لضمان تأمينها الآن وفي المستقبل، بينما يمتلك العراق احتياطات نفطية ضخمة يقدر الثابت منها بأكثر من (١١٢) مليار برميل.

إن المواضيع التي تتحكم في العلاقات العراقية-التركية، من الناحية الإستراتيجية، تتمثل بأربعة مواضيع رئيسة تتلخص في (المشكلات الأمنية، وموضوع المياه المشتركة، وموضوع النفط الخام والغاز الطبيعي، وموضوع التبادل التجاري).

وفي ضوء ما تقدم، فإن مآل الدور التركي في العراق بعد الانسحاب العسكري الأمريكي عام ٢٠١١، قد تم تحديده بثلاثة مشاهد كما يأتي:

***مشهد الحياد،** ويعني استمرار تطور العلاقات العراقية-التركية في الميادين السياسية والاقتصادية على حالها من دون تدخل تركي مباشر في الشؤون الداخلية للعراق، وتحاشي أي خطوة من شأنها الإخلال بوتيرة العلاقات الثنائية في المدى المنظور.

***مشهد الانكفاء:** وتسعى تركيا فيه إلى الانكفاء داخل حدودها الإقليمية، وتجاهل تام لتطورات الأحداث في العراق، وتحاشي الدخول في أي منافسة مع إيران أو غيرها من دول الشرق الأوسط، والتغاضي مرحلياً عما يدور ميدانياً في الساحة العراقية بانتظار النتائج اللاحقة.

***مشهد التقدم:** يعكس هذا المشهد تبايناً بين رؤية تركيا والعراق اتجاه العديد من القضايا الخلافية المشتركة، والتي تتعدى في جوهرها التحركات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، فقد أصبح الكثير من القضايا العراقية الداخلية خطوطاً حمراء للساسنة الأتراك، وهي ليست أسراراً، بل أفكاراً تناقلتها وسائل الإعلام، بمعنى آخر أن

هذه الخطوط قد تكون مبررات لتدخل تركي مباشر بهدف المساهمة في إعادة ترتيب الأوضاع في الساحة العراقية ، وخاصة إذا ما شعرت تركيا بأن مآل الأحداث يتجه نحو التأثير المباشر في وحدة أراضي تركيا، فضلاً عن أنها تحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وأطراف أخرى فاعلة في المجتمع الدولي، وهذا المشهد هو الذي حاولت تركيا تحقيقه في الوقت الحالي.

ففي ١٢/١٢/٢٠١٥، أرسلت تركيا قواتها إلى منطقة بعشيق الواقعة قرب مدينة الموصل في شمال العراق، وذلك من اجل تحقيق حلم الأتراك التاريخي في السيطرة على الموصل .

ويأتي هذا التدخل التركي و خرق السيادة العراقية في وقت أكدت فيه الحكومة العراقية ، ان هذا العمل هو انتهاك للقوانين الدولية و اعتداء على السيادة الوطنية، لكن الغريب في الأمر ان الدول الغربية ولاسيما أمريكا قد اختارت الصمت إزاء هذا الاعتداء العسكري ، ففي الوقت الذي أيدت الدول الغربية تركيا في قضية إسقاط الطائرة الروسية بذريعة دخولها المجال الجوي التركي لثوانٍ معدودة ، وعدوا ذلك حقا مُسلماً لتركيا في الدفاع عن أجوائها ، فكيف يسكت هؤلاء على دخول ١٥٠ فردا ويساندها ٢٠ دبابةً ومدفعيةً تركيةً إلى العراق من دون إذن و موافقة الحكومة العراقية و لا يعدوا ذلك عدوانا على السيادة الوطنية العراقية و لا يدافعون عن الحكومة العراقية.

واكد الكاتب "أمين قمورية" في جريدة النهار اللبنانية في مقالته (سر الغرام التركي بالموصل) ان التاريخ العراقي الحديث يظهر ان الأتراك يريدون السيطرة على المناطق النفطية في العراق و منها كركوك و الموصل ، و قد قال احمد داود اوغلو الذي كان وزيرا للخارجية التركية في عام (٢٠٠٩) ، عندما زار الموصل "في يوم من الأيام دخل أجدادنا هذه المنطقة وهم يركبون الخيول و سيأتي يوم نعود نحن إلى هذه المنطقة و لكن بمعدات حديثة"، وثبتت تصريحات اوغلو طمع تركيا في هذه المنطقة العراقية.

و الآن يجب علينا أن نسال مسؤولي إقليم كردستان، لماذا لم يقدم الأتراك على دعم الاستقرار و السلام في كردستان العراق حينما ظهر تنظيم داعش و هاجم هذه المنطقة لكنهم يدخلون الآن قواتهم إلى داخل العراق و يدعون بأنهم يريدون مساعدة الأكراد و تدريبهم عسكريا؟

إن الحقيقة هي إن الدخول العسكري التركي إلى العراق يمكن أن يشكل تهديدا جدياً للأكراد و يفتح الباب أمام التدخلات التركية المستقبلية في القضايا الداخلية في إقليم كردستان و هذا ما يهدد المستقبل السياسي للأكراد في الشرق الأوسط ، لأن الأتراك يريدون أن يضمنوا النفوذ التركي في تلك المناطق .

إن مسؤولي الحكومة العراقية يدركون سوء النيات التركية جيدا ولذلك أمهل رئيس الوزراء العراقي السيد حيدر العبادي الأتراك ٤٨ ساعة لإخراج قواتهم من العراق ، كما انتقد السيد حيدر العبادي خلال لقائه مع وزير الخارجية الألماني في بغداد بشدة هذا العدوان التركي على الأراضي العراقية، هناك من تحدث عن وساطة أممية بين العراق و تركيا لحل هذا الموضوع لكن هذه الوساطة لا قيمة لها و أنها تفتقد للشرعية الأخلاقية لأنها تثبت إن المنظمات الدولية هي مجرد أداة لتنفيذ مآرب القوى الكبرى ولا سيما أمريكا.